قضية الوطن المخطوف

محمد مشموشي

الانتكاسة الامنية التي شهدتها بيروت امس بسبب قضية المخطوفين والمفقودين لم تفاجيء أحدا من اللبنانيين . ففضلا عن خطورة هذه المسألة بالذات ، لا يتوقع لبناني واحد - أو حتى أجنبي - أن تنتهي تعقيدات عشر سنوات من الحرب اللبنانية ، بعواملها المتشعبة واطرافها المتداخلة ومخلفاتها المريرة ، عبر خطة امنية لاخفاء الاسلحة وفتح المعابر والمرافق .. على أهمية الخطة ودلالاتها خاصة بالنسبة للمستقبل .

واللبنانيون لن يفاجأوا بحدوث انتكاسات اخرى ايضا ، قد تكون اخطر مما حدث امس امنيا او سياسيا او اقتصاديا او اجتماعيا ، او على هذه المستويات كلها في وقت واحد . فتمسكهم بالأمل كان كبيرا قبل لوزان و« حكومة الوحدة الوطنية » والخطة الامنية ، وبات اكبر بعدها كلها وبخاصة بعد تنفيذ الخطة الامنية بنجاح .

لكن احداث الامس ، في كل حال ، تستدعي عددا من الملاحظات فضلا عن المناقشة والبحث الجديين على مستوى الحكم والقيادات المعنية كما على مستوى الشارع والتنظيمات الشعبية ، تماما كما تستدعي تعزيز الايمان بالمسيرة الامنية والعمل على استكمالها وليس الكفر بها او التشكيك في امكان نجاحها .

● اولى الملاحظات هي أن اهالي المخطوفين هم اكثر الناس حاجة الى الأمن والاستقرار ، وبالتالي الى الخطة الامنية والتسوية السياسية . أولا لأن الأمن يعيد اليهم ابناءهم المخطوفين او هكذا يفترض . وثانيا لأن الأمن يوفر لهم الخبز والمسكن وأسباب العيش الاخرى اضافة الى العيش نفسه . وثالثا لأن الأمن يبقي لهم الوطن الذي ليس لهم وطن سواه ، بينما غيرهم من الكبار يستطيعون ان يدقوا باب كل ارض اخرى ويعتبرونها وطنا لهم .

● الملاحظة الثانية ، تأسيسا على ذلك ، هي ان تحرك اهالي المخطوفين ليس موجها ضد الأمن ولا ضد فتح المعابر ولا ضد الحل بصورة عامة ، وان كان بدا كذلك . بل انه ، في العمق ، يستهدف انجاح وترسيخ الخطة الامنية عبر ارسائها على قواعد ناجحة وراسخة .

ولعل اهم القواعد الناجحة والراسخة للخطوة التي خطتها بيروت ، ولغيرها من الخطى المفترضة خارج بيروت وفي حقول الأمن والسياسة وغيرهما ، حل مشكلة المخطوفين ومشاكل اخرى قد تكون اكثر اهمية وخطورة . واذا كان المخطوفون والمفقودون الفي انسان ، فان المهجرين يعدون بمئات الالوف . وكذلك العاطلون عن العمل والذين يعيشون تحت الاحتلال وحملة السلاح والمشردون في ارجاء الله الواسعة .

● الملاحظة الثالثة ، تأسيسا على ذلك ايضا ، هي ان الخطة الامنية تبقى مؤقتة - او مجرد هدنة كما يعتقد البعض - ما بقيت افرازات الحرب على اختلافها من دون حل .

وفضلا عن الهزة التي احدثها تحرك اهالي المخطوفين في نظرية « الأمن قبل السياسة والوفاق » ، وهي النظرية التي اعتمدها الحكم ،فان التحرك - بصرف

(التتمة ص ١١)

قضية الوطن المخطوف

(تتمة المنشور ص ١)

النظر عن العناصر التي قد تكون دخلت على الخط ـ يؤكد مجددا ان المسالة اللبنانية سياسية ووفاقية وليست امنية . والخطف في حد ذاته قضية سياسية من الدرجة الاولى ارتبطت بالهوية الطائفية وبالفرز السكاني على طريق مشروعات تراوحت بين الدويلات والكانتونات وانواع الفيدراليات والكونفدراليات .

وهكذا فلم يقل اهالي المخطوفين امس لا للأمن ، بل انهم قالوا لا للهدنة المؤقتة . ولم يقولوا لا للخطة الامنية بل قالوا لا لخطة التغطية على مصير آلاف المخطوفين والمفقودين . لم يقولوا لا للتسوية بل قالوا لا للتسوية المزيفة فقط .

ماذا بعد هذه الملاحظات ؟

الواقع ان الدولة التي اعيد احياؤها ، ولو بصورة نسبية ، عبر الخطة الامنية ، والحكم الذي اعيد انتخابه . والحكومة التي اعيد التصويت على الثقة بها فنالت لدى الرأي العام اضعاف ما اعطاها مجلس النواب من اصوات ، الدولة والحكم والحكومة ، مطالبة كلها الآن بتثبيت المسيرة الامنية وتطويرها عبر التصدي للمسائل الاساسية والاكثر اهمية من اخفاء السلاح وفتح المعابر والمرافق .. على اهمية ذلك ايضا .

واذا كانت قضية المخطوفين هي السبّاقة في الاعلان عن نفسها ، وبهذا الاسلوب ، فان التحلي بالشجاعة وروح المسؤولية الكاملة في التصدي للمسالة ومعالجتها كفيل بتحويل الخطة الامنية لبيروت الى خطة امنية ـ سياسية متكاملة للبنان كله .

الشجاعة في اكتشاف الحقيقة ثم في اعلانها .

الشجاعة في تحميل المسؤولية لمن تثبت مسؤوليته عن خطف انسان او تعذيبه ... او حتى تصفيته .

والقضاء يجب ان يلعب دوره الكامل والمسؤول والقانوني في ذلك كله . فهو ـ اي القضاء ـ الحارس الحقيقي والوحيد للأمن بعد انتزاعه من ايدي السياسيين والميليشيات .

واذا كان الذين اعتمدوا اسلوب خطف الناس ، كانوا في الواقع يحاولون خطف الوطن .. فان القضاء بعد توفر الأمن السياسي هو الذي يستطيع ان يحمي الناس وان يحمي الوطن ايضا .